العرب
الإثنين 2019/12/30
السنة 42 العدد 11572

مصير لبنان تقرّره السنة 2020

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

تشكّلت حكومة جديدة أم لم تتشكّل. يدخل لبنان في 2020 سنة يتقرّر فيها مصيره. هل هو بلد قابل للحياة أم لا؟ ما يجعل مشروعا، بل طبيعيا، طرح مثل هذا السؤال في غياب أي وعي لدى الذين يشكلون الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة شخصية أقلّ من عادية، لما هو على المحكّ بالنسبة إلى المستقبل. ما على المحكّ، في وقت تتشكّل فيه حكومة برئاسة شخصية باهتة لا تمتلك أي علاقات دولية أو عربية، مستقبل كلّ مؤسّسة من مؤسسات الدولة اللبنانية. هناك محاولة لتشكيل حكومة من النوع المضحك المبكي فيما يبدو البلد على شفير الانهيار اقتصاديا، بعدما صمد في وجه كلّ العواصف العاتية التي توالت عليه منذ توقيع اتفاق القاهرة المشؤوم في العام 1969. هل ينهار البلد في السنة التي من المقرّر أن يحتفل فيها بذكرى مرور قرن كامل على إعلان دولة لبنان الكبير في العام 1920؟

مخيف غياب من يستوعب معنى توقف المصارف اللبنانية عن دفع أموال المودعين لديها. هذا يحصل للمرّة الأولى في تاريخ البلد. أين اختفى رجال الدولة في لبنان؟ ليس هناك من يقول للمواطن اللبناني الفقير والغني ومتوسط الحال ما مصير أمواله في هذه المصارف. فوق ذلك كلّه، لا يستطيع المواطن تحويل أي مبلغ إلى الخارج. ما يشهده لبنان في "عهد حزب الله" الذي بات يقرّر من هو رئيس مجلس الوزراء، بعدما حدّد من هو رئيس الجمهورية، أسوأ من التأميم. صار لبنان أسوأ من فنزويلا في نواح معينة، على الرغم من أن التضخّم لا يزال بعيدا عن الرقم الذي ضرب فنزويلا واقتصادها.

ما هو مخيف أكثر من ذلك كلّه هو عيش الشخصيات التي تمتلك القرار السياسي في أسر دائرة ضيقة لا مكان فيها لأيّ تفكير في مخرج من الأزمة الراهنة التي بدأت عمليا بعزل لبنان عن محيطه العربي، وتحويله شيئا فشيئا إلى تابع للمحور الإيراني الذي يسمّى "محور الممانعة".

هناك من استخفّ بالنتائج المترتبة على تحويل لبنان قاعدة إيرانية وعلى إغلاق مجلس النواب سنتين ونصف سنة كي ينتخب المجلس في نهاية المطاف الشخص الذي قال حسن نصرالله الأمين العام لـ"حزب الله" إنّه مرشّحه لرئاسة الجمهورية وأنّ ليس مسموحا أن يكون آخر غيره رئيسا.

هذا ليس وقت تصفية الحسابات مع السنّة في لبنان والعودة إلى مرحلة ما قبل اتفاق الطائف. هذا وقت البحث عن كيفية تفادي الكارثة التي يبدو البلد مقبلا عليها خلال شهر أو شهرين أو ثلاثة أو أربعة أشهر. هذا على الأقلّ ما يقوله الخبراء الجدّيون الذين يؤكدون أن المصارف اللبنانية أفلست بعدما أقرضت الدولة اللبنانية مليارات الدولارات التي لا تستطيع هذه الدولة إعادتها. مثل هذا الكلام البسيط والمباشر يختزل طبيعة الأزمة المالية في لبنان ومدى عمقها في وقت صار البلد معزولا عربيا، فيما يتوقع المجتمع الدولي منه تنفيذ الإصلاحات المالية المطلوبة.

هناك كلام واضح صدر عن مسؤولين دوليين زاروا لبنان أخيرا. أبلغ هؤلاء المسؤولون كلّ من يعنيه الأمر كلّ المعنيين أن ليس مهمّا شكل الحكومة اللبنانية الجديدة. المهمّ الإصلاحات التي ستقوم بها. الأكيد أن وزراء في حكومة حسّان دياب، بمن فيهم حسّان دياب نفسه، لن يكونوا قادرين على القيام بأي نوع من الإصلاحات. لا يمكن توقّع شيء من حكومة يقف "حزب الله" وراء تشكيلها ويلعب جبران باسيل دورا أساسيا في عملية التشكيل، أقلّه لجهة اختيار الوزراء المسيحيين في الحكومة. باختصار شديد، إن "حزب الله" غير مقبول لا عربيا ولا دوليا. أمّا الوزراء المحسوبون على "التيّار الوطني الحر" فهم دون مستوى طلاّب الشهادة الابتدائية. هؤلاء الوزراء تناوبوا على وزارة الطاقة منذ أحد عشر عاما. النتيجة أن لا كهرباء في البلد وعبء كبير على موازنة الدولة مقداره مليارا دولار في السنة!

هناك ثورة شعبية في لبنان، هذه الثورة مستمرّة منذ السابع عشر من تشرين الأوّل – أكتوبر الماضي. مطالب الثورة واضحة كلّ الوضوح وأهمّيتها تكمن في أنّها عابرة للطوائف. شئنا أم أبينا، كشفت الثورة أن هناك استياء شديدا في الوسط الشيعي من الثنائي الشيعي الذي احتكر تمثيل الطائفة. على الصعيد المسيحي، فقد "التيّار الوطني الحر" الكثير من شعبيته بعدما بدأ يظهر وعي لسخافة معنى أن يستعيد المسيحيون، ما يعتبرونه حقوقهم، بسلاح "حزب الله" الذي ليس في نهاية المطاف سوى لواء في "الحرس الثوري" الإيراني...

تغيّر لبنان وتغيّرت طبيعة الأزمة التي يمرّ فيها. ما لم يتغيّر هو الوصاية. مع مرور الوقت، يتبيّن بكل دم بارد وبعيدا عن كلّ ما له علاقة بالعواطف الوطنية الجيّاشة أن لبنان انتقل من الوصاية السورية إلى الوصاية الإيرانية. إنها مرحلة صعبة ومعقّدة وخطيرة في الوقت ذاته. تتطلّب المرحلة التفكير جدّيا في ما إذا كان لا يزال هناك أمل في إنقاذ لبنان في غياب شخصية سنّية على رأس الحكومة قادرة على التعاطي مع العرب القادرين ماليا ومع الإدارة الأميركية والمؤسسات المالية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي... ومع الأوروبيين. هذا إذا كان لا يزال هناك أوروبيون على استعداد لمساعدة لبنان بعد كلّ هذا الوقت الضائع منذ مؤتمر "سيدر" الذي انعقد في باريس في نيسان – أبريل من العام 2018.

أضاع لبنان كلّ الوقت الذي كان يُفترض أن يستفيد منه كي يحصل على مساعدات هو في أشدّ الحاجة إليها شرط تنفيذ الإصلاحات المطلوبة. ولكن ما العمل عندما يكون الجهل سيّد الموقف، وهو جهل يضاف إليه وهم الاعتقاد أن لبنان يمتلك ثروة كبيرة من الغاز في مياهه الإقليمية... أو أنّه يستطيع الاستعانة بالصين!

من يصالح اللبنانيين مع الواقع، بما في ذلك أنّ ثروة الغاز تحتاج إلى سنوات طويلة، إلى السنة 2029 في أحسن تقدير، كي يبدأ استغلالها. إن التزاوج بين الجهل والعيش في الوهم هو الطريق الأقصر إلى الانهيار اللبناني، في ظلّ استياء عربي لا حدود له من انتقال البلد إلى الوصاية الإيرانية من جهة، وتغيير في طريقة التفكير الأميركية من جهة أخرى. ما لا يرغب المسؤولون اللبنانيون في فهمه، باستثناء قلة منهم، أن الإدارة الأميركية مستعدة لترك لبنان يلقى مصيره في حال لم يقتنع بأنّ عليه مساعدة نفسه أوّلا.

الأكيد أن الاستعانة بأشخاص مثل حسّان دياب، لا يمتلك أي حيثية شعبية، لا تبشّر بالخير في أي مجال من المجالات ويجعل من السنة 2020 سنة كلّ المخاوف والمخاطر على لبنان.

هل يفعلها العراقي برهم صالح

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

الخطوة التي اتخذها الرئيس العراقي برهم صالح تضعه أمام خيارين كلاهما صعب؛ إما الرجوع إلى خانة الطبقة السياسية التي تحاول قوى إيران التحكم فيها، والتي رفضتها ثورة أكتوبر، وإما مواصلة موقفه الذي أوصله إلى الجمهور المنتفض برفضه الإملاءات الخارجية وبذلك يدخل أبواب التاريخ العراقي التي أوصدت منذ عام 2003 أمام السياسيين الذين اختاروا الولاء للأجنبي والنهب مسلكا لهم، في ظل ظرف استثنائي يمر به هذا البلد يحتاج إلى قادة سياسيين شجعان للوقوف بوجه الاحتلال الإيراني وأذرعه الميليشيوية صاحبة سلوك الإجرام بالقنص والاختطاف والمستوى المنحدر في التعاطي السياسي.

كان من الطبيعي أن تصل العلاقة بين شعب العراق والطبقة الحاكمة إلى لحظة الافتراق، ثم التحول إلى مواجهة هؤلاء الحكام بقوة الإرادة وبالوسائل السلمية بعد سنوات من الإحباط واليأس، ثم مقاطعة الانتخابات التي ظلت الماكنة المزورة لأصوات الشعب. فحصلت الاحتجاجات الشعبية منذ عام 2011 التي استخف بها الحكام، وكان رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، هو الأكثر جرأة من بينهم على توصيف الصراع والمعركة مع قطاع كبير من الشعب طائفيا، بكونها معركة "معسكر الحسين ضد معسكر يزيد" لتتم تصفية خيرة شباب العراق تحت راية هذا الشعار المتخلف.

الصدمة الأولى التي واجهت هذه الطبقة الحاكمة كانت عبر الاحتجاجات الموسمية في محافظات وسط وجنوبي العراق فأخمدتها، وقبلها قُمعت احتجاجات المحافظات العربية السنية تحت ذرائع طائفية. اعتقدت تلك الأحزاب أنها محمية باعتمادها على الميليشيات المسلحة والتي طورت إيران إمكانياتها بعد نهاية الحرب على تنظيم داعش لتتحول إلى قوى سياسية نافذة في البرلمان. وتوسعت هذه الصدمة في انتفاضة شباب العراق وسط وجنوبي العراق في الأول من أكتوبر 2019 التي أسست عهدا جديدا في العراق.

المأزق الذي تواجهه الطبقة السياسية الحاكمة حاليا، خصوصا المتنفذة داخلها والتي أعلنت ولاءها لإيران والتزمت بتنفيذ برامجها، لم يحصل بصورة مفاجئة أو نتيجة خلافات سياسية جزئية تتعلق بالخدمات مثلما كانت قبل سنوات، وإنما بعد تجاوز النفوذ الإيراني حدود الاحتلالات التقليدية، إلى سعي محموم وبرنامج خبيث لتغيير هوية العراق وتحويله إلى ولاية تابعة للحاكم الإيراني وإذلال شعبه.

ولهذا أصبح الأول من أكتوبر إعلانا لنهاية عهد هذه القوى والدخول في عهد الثورة الشبابية الجديدة، حيث قدم الشباب المنتفضون أكثر من 22 ألفا ما بين شهيد وجريح، وهذا الثمن الغالي لم يقدم لسواد عيون المرتزقة والعملاء، وإنما لإنهاء عهدهم وإخراجهم من السلطة عبر السبل السلمية، وإن تمكن الدستور من تلبية متطلبات الثائرين وإلاّ فإن الشعب هو صاحب الكلمة العليا وهو القادر على صياغة دستور جديد يلبي طموحاته.

فشلت لعبة القوى التابعة لإيران بإقحام مرشح لرئاسة الوزراء بعد أن أسقطته الانتفاضة لسبب يبدو فنيا في قصة "الكتلة الأكبر"، لكن في حقيقة الأمر إن الرئيس برهم صالح قد وقف بوجوههم بعدم تمرير واحد من تلك الأسماء الحزبية والعميلة لإيران، لأن انتفاضة الشباب قد دقت مسامعه ودخلت ضميره، كما وجد نفسه محاصرا في أداء وظيفته الدستورية كحام للشعب وليس لهؤلاء القراصنة وغير المنتمين لبلدهم، وهو الذي لديه سجل سياسي كوطني كردي انتخب أخيرا رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني خلفا لجلال طالباني، إضافة إلى سجله الوظيفي داخل إقليم كردستان حتى قبيل عام 2003. فهو ليس حافيا، كما يقول المثل الشعبي، كالآخرين خريجي الحسينيات في طهران وغيرها أو من المدن الشعبية في الشام وقسم كبير منهم كان يتعاطى قبل 2003 تجارة تهريب وبيع جوازات السفر تحت حماية المخابرات السورية، معللا ذلك بـ"الخدمة الجهادية" التي أخذ يتقاضى عنها رواتب ومناصب عليا في العهد الجديد.

أصبحت الانتفاضة صاحبة القرار السياسي الأول، وقد ضغطت لكي تتكشف الوجوه التي اختبأت لسنوات تحت قناع "الدفاع عن الشيعة"، فقتلت الميليشيات الشباب الشيعيين في بغداد والناصرية وكربلاء والبصرة والنجف والديوانية وبغداد، وما زالت تمارس هذا المسلسل الإجرامي.

تمكنت الانتفاضة من عزل الأحزاب وميليشياتها عن حلفائها في الأحزاب الشيعية الأخرى كتياري مقتدى الصدر والحكيم وحيدر العبادي، فيما ظلت كتل شيعية صغيرة على مواقفها المنافقة رغم موقعها الهامشي في الواقع السياسي العراقي. ولهذا فإن هذه القوى الميليشياوية قدمت وظيفتها القتالية على وظائفها وعناوينها البرلمانية التي لم تستحقها، ولو كان هناك برلمان نزيه لأخرجها من بين صفوفه. وهي لم تعد صاحبة ادّعاء "الكتلة الأكبر" عدديا لأنها غير قادرة على لملمة أطرافها بعد انفضاض عدد كبير من البرلمانيين من القوى السنية والكردية عن تحالفها المشبوه الذي يخشى الاقتراب منه من يريد أن يحتفظ بخطوط إلى الوراء لصالح مستقبله ومصالحه. كما أن فتحها للمعركة الخاسرة ضد الرئيس برهم صالح سيجعل جميع القوى الكردية رغم خلافاتها الداخلية إلى جانبه ضدها.

> لم يعد الرئيس برهم صالح قادرا على التمسك بالمجاملات البروتوكولية بعد أن وضعه وكلاء طهران في خانة الأعداء في مرحلة عراقية دقيقة تتطلب التلاحم مع المنتفضين الذين أعطوا الثقة بدوره الذي وجد في نفسه القدرة على أدائه

هناك حقيقة تاريخية تشير إلى أن الشعوب والأمم مهما بلغت من الرقي الديمقراطي، وليست كالديمقراطية المشوهة في العراق، يبقى للقائد الفرد دوره في المنعطفات التاريخية للخروج من الأزمات وصناعة المستقبل.

والعراق يمرّ بمأزق وضعته فيه الأحزاب المرتهنة لإيران، وقد توصله إلى الحرب الأهلية، وهنا يبرز دور الرئيس برهم صالح في قدرته على الإمساك بالموقعين الرئاسي والبرلماني في وقت واحد من دون مجاملات لأحد، ويتحمل المسؤولية التاريخية لتحرير العراق من الاختطاف الإيراني، ولم يعد صالح قادرا على التمسك بالمجاملات البروتوكولية بعد أن وضعه وكلاء طهران في خانة الأعداء في مرحلة دقيقة تتطلب التلاحم مع المنتفضين الذين أعطوا الثقة بدوره الذي وجد في نفسه القدرة على أدائه، وبذلك ينبغي عليه ألا يتوقف عند حدود إعلان الموقف السياسي كما ورد في رسالته إلى البرلمان، وهو قادر على مواصلة ومتابعة هذا الموقف الجريء بخطوات هي بيده ويسانده الشارع الملتهب، وكذلك قيادات سياسية وبرلمانيون وصل عددهم إلى 176 برلمانيا في رسالتهم التي أبلغوه فيها موقفهم المساند للانتفاضة التي يتمنى شبابها وكل شعب العراق أن يكون وفيا لعهده وهو قوي بهم، ولا يتمنون له في هذه الفرصة التاريخية موقفا آخر قد يخيّب ظن العراقيين جميعا فيه. فهل يفعلها العراقي الكردي برهم صالح؟